



الشرق الأوسط
و شمال أفريقيا



المغرب الملخص التنفيذي مجموعة البنك الدولي تقرير المناخ و التنمية

أكتوبر 2022

الملخص التنفيذي

تمر المملكة المغربية بمنعطف حرج في مسيرتها من أجل التنمية. وقد أفسحت الإصلاحات الهيكلية التي بدأت قبل عقدين الطريق أمام فترة مستدامة من النمو الاقتصادي والحد من الفقر لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث للمملكة. وبدأ هذا النموذج يظهر علامات متزايدة على الإنهاك حتى قبل تفشي جائحة كورونا، مما حفز على التفكير الوطني الشامل في كيفية تنشيط مسار المغرب نحو النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بوتيرة أسرع. وأسفر ذلك عن نموذج التنمية الجديد الذي حدد أهدافا إنمائية طموحة يُرجى تحقيقها في عام 2035. وتواجه المملكة الآن تحديات متشابهة ومتفاقمة من أجل تنفيذ هذه الرؤية: (1) زيادة قابلية التأثر بتغير المناخ، كما يتضح من سلسلة موجات الجفاف الشديدة التي شهدتها الآونة الأخيرة (ثلاثة في السنوات الأربع الماضية)؛ (2) الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية لوضع التنمية في المملكة على مسار أكثر صلابة وإنصافا واستدامة؛ (3) تحقيق كل ذلك في إطار حيز مقيد في المالية العامة.

ويكشف هذا التقرير عن المناخ والتنمية في المغرب العلاقة بين الأهداف الإنمائية للمغرب وتغير المناخ من حيث المخاطر والفرص. وبناءً على مجموعة واسعة من الدراسات الكمية والنوعية، والنماذج الجديدة المحددة،¹ يطل هذا التقرير التداخل بين الأهداف الإنمائية للمملكة وتغير المناخ، ويبحث المخاطر التي يشكلها تغير المناخ على مسار التنمية في المملكة، والفرص التي يمكن أن تأتي من الاتجاه العالمي نحو الحد من الانبعاثات الكربونية. كما يكشف الخيارات على مستوى السياسات والاستثمارات التي يمكن أن تحقق الأهداف المناخية والتنمية في إطار تضافر الجهود.

وبناءً على مجموعة كبيرة وثيرة من العمل التحليلي، تم تحديد ثلاثة مجالات ذات أولوية في إطار هذا التقرير. وفي إطار ذلك تم تحديد الروابط البارزة بين آفاق التنمية في المغرب والتزاماته المناخية، ومدى إمكانية وضع المغرب على مسار منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود في وجه تغير المناخ. وهذه المجالات هي: (1) التصدي لشح المياه والجفاف، لا سيما من منظور قطاعي المياه والزراعة والعلاقة بينهما؛ (2) تعزيز القدرة على مواجهة الفيضانات من أجل الحفاظ على النشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش في المناطق الحضرية والساحلية؛ (3) الحد من الانبعاثات الكربونية في النشاط الاقتصادي، والتطلع إلى مسار الانبعاثات الصفرية في خمسينيات هذا القرن. وبالإضافة إلى ذلك، هناك 3 مجالات شاملة للعديد من القطاعات تمثل عوامل تمكين بالغة الأهمية كي تتحقق الأهداف المرجوة في إطار هذه المجالات ذات الأولوية: (1) التمويل (من المصادر الخاصة والعامة)؛ (2) المؤسسات والحكومة؛ (3) التحول المنصف لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

الشكل - إطار تقرير المناخ والتنمية الخاص بالمغرب من أجل مسار قادر على الصمود في وجه الصدمات ومنخفض الانبعاثات الكربونية



¹ ينبغي الاعتراف بأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتغير المناخ لا تزال غير محددة في المغرب، كما هو الحال في بلدان أخرى. وعلى هذا النحو، فإن الأدوات الكمية الواردة في هذا التقرير لا تهدف إلى تحقيق تنبؤات تمثل هذه الآثار، بل توفير إطار تحليلي موحد لتحديد المفاضلات بين مختلف الخيارات على مستوى السياسات.

وتتمثل إحدى الرسائل الرئيسية التي ظهرت في طيات هذا التقرير في أن المغرب يمكن أن يسلك مسارا يساهم في تحقيق الأهداف المناخية والتنمية في إطار من التعاون وتضافر الجهود. وتظهر النمذجة الواردة في هذا التقرير أن الشروع في مسار قادر على الصمود في وجه الصدمات ومنخفض الانبعاثات الكربونية لن يؤثر سلبا على استقرار الاقتصاد الكلي في المغرب. كما تشير هذه النماذج إلى أن إجمالي الناتج المحلي والنمو يمكن أن يكونا أعلى مقارنة بسيناريو التراجع عن العمل. ويمكن أيضا أن تتحسن أرصدة المالية العامة وأرصدة المعاملات الخارجية مع تطبيق السياسات الصحيحة. وبعبارة أخرى، يمكن أن يكون للعمل المناخي أثر إيجابي على إجمالي الناتج المحلي، ويمكن أن يساهم في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للمغرب. وهذا المسار سيتوقف على قيام القطاع الخاص بدور مركزي، مع توقع أن يحمل على عاتقه نسبة كبيرة من الاستثمارات في إطار أجندة التخفيف من مخاطر المناخ، وربما التكيف أيضا، وإن كان ذلك بدرجة أقل. وتتزامن السياسات اللازمة لتنفيذ هذه الاستثمارات الخاصة في العديد من الجوانب مع تلك المطلوبة لمعالجة الاختناقات الهيكلية التي أعاققت النمو الاقتصادي في المغرب في السنوات الأخيرة. ويلخص القسم التالي الإصلاحات القطاعية والهيكلية التي ستساند مسارا منخفض الانبعاثات الكربونية وقادرا على الصمود في وجه صدمات المناخ.

السياسات القطاعية من أجل التحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود في وجه الصدمات

يمكن أن تؤثر شحة المياه على كل جانب تقريبا من جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية في المغرب. والمغرب هو أحد أكثر البلدان شحة في المياه في العالم؛ فهو يقترب بسرعة من الحد المطلق لندرة المياه البالغ 500 متر مكعب للفرد سنويا. ويشكل تزايد حالات الجفاف وشدها بالفعل مصدرا رئيسيا لتقلبات الاقتصاد الكلي، وتهديدا للأمن الغذائي في المملكة. ومن منظور أطول أمدا، يمكن أن يؤدي انخفاض توافر المياه وانخفاض غلة المحاصيل بسبب تغير المناخ إلى خفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة تصل إلى 6.5%. وتتأثر الزراعة البعلية سلبا بشكل خاص بالجفاف وشح المياه. ونظرا لأن الزراعة البعلية لا تزال تمثل 80% من المساحة المزروعة في المملكة ويشغل بها معظم القوى العاملة الزراعية (الفلاحية)، فإن التغيرات الناجمة عن تغير المناخ (توفر المياه وغلّة المحاصيل) على الزراعة البعلية قد تؤدي إلى هجرة ما يصل إلى 1.9 مليون مغربي إلى المناطق الحضرية (نحو 5.4% من إجمالي السكان) بحلول عام 2050.

وأسهم توفير البنية التحتية للمياه على نطاق واسع إسهاما بالغ الأهمية في التنمية التي شهدها المغرب في الآونة الأخيرة. ومنذ أواخر الستينيات، قامت المملكة ببناء أكثر من 120 سدا كبيرا، مما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الكلية لتعبئة المياه بواقع عشرة أمثال - من مليار متر مكعب إلى نحو 20 مليار متر مكعب. وتم توسيع شبكة الري بالتنقيط، مما أدى إلى زيادة إنتاجية المياه في القطاع الفلاحي (القطاع الزراعي)، وهو أهم قطاع مستهلك للمياه في المغرب. وساعد ذلك المغرب على التحول إلى محاصيل أكثر إنتاجية ومضاعفة القيمة الزراعية الحقيقية المضافة تقريبا على مدى العقدين الماضيين. غير أن هذه الاستثمارات الكبيرة لم تتجنب زيادة الضغوط على الموارد المائية، وأدت إلى الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية. وعلو على ذلك، قد تتناقص فعالية البنية التحتية كمصد وقائي ضد تقلب الاقتصاد الكلي الناجم عن صدمات هطول الأمطار في سياق تغير المناخ والاتجاه النزولي في تدفقات المياه.

والاستثمار في البنية التحتية شرط ضروري ولكنه غير كاف لمواجهة التحدي المتمثل في شحة المياه؛ وهناك حاجة تغيير هذا النموذج. وطرح المغرب خطة طموحة للاستثمار في المياه للفترة 2020-2050، وهي المخطط الوطني للماء التي تهدف إلى سد الفجوة في الطلب على المياه. ويؤكد هذا التقرير أنه في إطار ارتفاع مستوى تعرض المغرب لمخاطر موجات الجفاف وشح المياه، فإن الاستثمار في البنية التحتية للمياه يحقق عوائد إيجابية للاقتصاد ويجب أن يظل أولوية. واستنادا إلى التجارب الدولية والبحوث الأكاديمية واسعة النطاق، فإننا نرى أيضا أن هذه العائدات لن تتحقق بالكامل ما لم يقترن تطوير البنية التحتية بتدابير إضافية "لينة"، مثل إدارة الطلب على المياه، وحكامة المياه، وغير ذلك من الإجراءات المصممة لإحداث تغييرات سلوكية. ويتسق ذلك مع نموذج التنمية الجديد الذي يوصي "بتحديد القيمة الحقيقية لموارد المياه وتحفيز استخدام الموارد وإدارتها على نحو أكثر كفاءة وترشيحا".

وتمثل الفيضانات أيضا تهديدا للتنمية. والفيضانات هي أكثر الأخطار الطبيعية المرتبطة بالطقس في المغرب وهي الأكثر حدوثا، وتسبب خسائر مباشرة تقدر بنحو 450 مليون دولار سنويا، ناهيك عن أثرها غير متناسب على الأسر الأكثر احتياجا وضعفا. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن أكثر من 65% من السكان و90% من الصناعات تتركز على ساحل المملكة، فإن ارتفاع منسوب سطح البحر يشكل عامل إجهاد آخر طويل الأجل، لاسيما في المناطق المنخفضة التي ستسهم في تفاقم مخاطر الفيضانات.

ووضع المغرب هيكلًا متطورًا لإدارة مخاطر الكوارث وتمويل جهود التصدي لها، لكن حجم الاستثمارات في الحد من المخاطر والتغطية التأمينية لا يزال غير كاف. ووضعت المملكة نظاما لإدارة مخاطر الكوارث يستند إلى برامج مبتكرة، منها صندوق بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية الذي أنشئ في البداية لتمويل إعادة الإعمار بعد الكوارث، ثم تحول إلى آلية تشارك في تمويل استثمارات الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها على المستوى المحلي. كما عززت المملكة قدرتها المالية على الصمود

في مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال إنشاء نظام مزدوج للتأمين ضد مخاطر الكوارث يضم شركات تأمين خاصة، وصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية. ولا يزال نطاق الحماية التي توفرها هذه الآليات غير كاف. وتلخص نماذج المحاكاة الكمية الواردة في هذا التقرير إلى أن المستوى الأمثل لاستثمارات إدارة مخاطر الكوارث سيغطي ما يعادل 15-20% من متوسط الخسائر السنوية، وهو ما يعادل متوسط استثمار سنوي يتراوح ما بين 67 و90 مليون دولار. وتؤكد نماذج المحاكاة أيضا على أن توسيع نطاق برنامج جهود التصدي لمخاطر الكوارث أمر بالغ الأهمية من أجل مواجهة الوقائع بالغة الخطورة على نحو كاف. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لارتفاع عائدات الاستثمارات غير الهيكلية، مثل أنظمة الإنذار المبكر، والحلول المستمدة من الطبيعة، والمعرفة بالمخاطر والمناخ، وزيادة الوعي، فمن الضروري دمج هذه الاستثمارات على نحو أكثر منهجية وتنظيما في أسلوب إدارة مخاطر الكوارث. وعلى الصعيد المؤسسي، على المغرب مواصلة تدعيم التنسيق بين القطاعات والمناطق والأقاليم لزيادة فعالية نظام إدارة مخاطر الكوارث.

وبمقدور المغرب الحد من الانبعاثات الكربونية في اقتصاده تدريجيا، وتشير التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى أن المغرب يمكن أن يصل إلى انبعاثات صافية صفرية في خمسينيات هذا القرن من خلال الاستفادة من موارده التنافسية الوفيرة للطاقة المتجددة وتنفيذ برنامج الطموح لإعادة التحريج (إعادة التشجير). ومن شأن الحد من الانبعاثات الكربونية في اقتصاد المملكة أن يساهم أيضا في زيادة استقلاليته في مجال الطاقة وتخفيض متوسط تكلفة توليد الكهرباء. وسيكون قطاع الكهرباء حجر الزاوية في إستراتيجية الحد من الانبعاثات الكربونية: أولا وقبل كل شيء، لأنه هو المساهم الرئيسي في انبعاثات غازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري)، فضلا عن الحد من الانبعاثات الكربونية في قطاعات الاستخدام النهائي مثل النقل البري والصناعة، التي تمثل أيضا مصدرا رئيسيا للانبعاثات. وعلى الرغم من أن المغرب لا يمثل سوى 0.2% من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم، فإن لديه قطاع كهرباء كثيف الانبعاثات الكربونية. وسيطلب الحد من الانبعاثات الكربونية في قطاع الكهرباء الإلغاء التدريجي للتوليد الذي يعمل بالفحم من خلال تعميم تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتخزين الطاقة، مع استخدام الغاز الطبيعي كوقود انتقالي. وللتحول من الاعتماد على محطات الطاقة الحرارية الكبيرة إلى محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نحو أكثر انتشارا وضمان استقرار الشبكة، سيلزم القيام باستثمارات كبيرة في شبكة نقل الكهرباء. وعلى المدى المتوسط إلى الطويل، يمكن للمغرب تطوير إنتاج واسع النطاق من الهيدروجين الأخضر ومشتقاته - يمكن استخدامها لأغراض محلية مثل إنتاج الأسمدة الخضراء، والنقل، وكبدل للغاز الطبيعي في توليد الكهرباء - وأيضا للتصدير (إلى الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال). واتخذ المغرب، باعتباره خامس أكبر دولة مصدرة للأسمدة، بالفعل خطوات حاسمة للحد من آثار صناعة الفوسفات كثيفة الاستخدام للطاقة والمياه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات. ويمكن أن يؤدي الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة بما يتماشى مع الأهداف الحكومية بحلول عام 2030 إلى خلق نحو 28 ألف فرصة عمل صافية سنويا، أو نحو 9% من فرص العمل السنوية التي تقدر بنحو 300 ألف فرصة عمل التي يحتاج إليها الاقتصاد المغربي. ولتحقيق هذه الأهداف، سيتعين توفير التعليم العالي والتدريب (التكوين) المهني على نحو مناسب من أجل إعداد القوى العاملة لهذه الوظائف الجديدة.

وسيطلب الحد من الانبعاثات الكربونية في الاقتصاد استثمارات ضخمة، لكنه سيؤدي أيضا إلى إصلاحات عميقة. وستبلغ التكلفة التقديرية لبلوغ هدف خفض الانبعاثات إلى الصفر بحلول خمسينيات هذا القرن 52.8 مليار دولار². وفي هذا التقرير، تشير تقديراتنا إلى أن القطاع الخاص سيغطي أكثر من 85% من الاستثمارات اللازمة للحد من الانبعاثات الكربونية في الاقتصاد. ولكي يتحقق ذلك، سيتعين إجراء إصلاحات عميقة، لا سيما في قطاع الكهرباء. وسيشمل ذلك تفكيك القطاعات؛ وإنشاء أسواق الجملة والأسواق المتوازنة؛ وتوفير الكهرباء من الشبكة للمستخدم النهائي على نحو يغطي إجمالي التكلفة؛ وزيادة تكامل الأسواق مع الاتحاد الأوروبي. وسيتعين أيضا وضع سياسات وحوافز سوقية من لتطوير وسائل النقل باستخدام المركبات الكهربائية والهيدروجين الأخضر.

ومن شأن الحد من الانبعاثات الكربونية أن يحقق منافع كبيرة للاقتصاد المغربي. والمغرب في وضع جيد يمكنه من جني المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق من الأجندة العالمية للحد من الانبعاثات الكربونية. ويتكامل اقتصاد المملكة بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي، ويعتبر الاتحاد الأوروبي من التكتلات الإقليمية التي تبنت أهدافا طموحة للعمل المناخي. وفي هذا الصدد، يمثل الحد من الانبعاثات الكربونية فرصة للصناعة المغربية ليس فقط للحفاظ على حصتها في السوق في أوروبا بل وتوسيعها أيضا. كما سيزيد من جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي المباشر، وسيضع المغرب كمركز للاستثمارات الخضراء والتصدير، فضلا عن تحقيق آثار إيجابية غير مباشرة من حيث النمو الاقتصادي وفرص العمل.

² هذا المبلغ بالقيمة الحالية الصافية مع تطبيق معدل خصم بنسبة 6%. ويشمل أيضا جميع التكاليف المتعلقة بالهيدروجين الأخضر، بما في ذلك الصادرات.

السياسات الهيكلية وسياسات الاقتصاد الكلي من أجل التحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود في وجه الصدمات

ويقدر هذا التقرير إجمالي الاستثمارات اللازمة لبناء قدرة المغرب على الصمود وتحقيق صافي انبعاثات صفر في خمسينيات هذا القرن بنحو 78 مليار دولار بـصافي القيمة الحالية³ وفي نهاية المطاف، سيتوقف أثر التحول إلى مسار قادر على الصمود ومنخفض الانبعاثات الكربونية على كيفية تمويل هذه الاستثمارات، وعلى نطاق أوسع على خيارات سياسات الاقتصاد الكلي التي سيتم وضعها في السنوات والعقود القادمة. ولذلك، وبالإضافة إلى الإجراءات والأنشطة التدخلية القطاعية التي نوقشت أعلاه، يركز التقرير أيضا على مختلف السياسات الهيكلية وسياسات الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تعمل في إطار من التعاون وتضافر الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للمملكة وطموحاتها في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

وسيكون للقطاع الخاص دور محوري التحول نحو مسار قادر على الصمود في وجه الصدمات ومنخفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق إعادة التوازن لنموذج النمو في المغرب. وكما ذكرنا من قبل، من المتوقع أن يتحمل القطاع الخاص على عاتقه الاستثمارات في الحد من الانبعاثات الكربونية. وعلى صعيد التكيف، وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يغطي التمويل العام معظم الاحتياجات الاستثمارية المحددة في هذا التقرير، فإن هناك مجالاً لاجتذاب المشغلين من القطاع الخاص فيما يتعلق بأنشطة وإجراءات تدخلية محددة - مثل تحلية مياه البحر، والزراعة (الفلحة) الذكية المراعية للمناخ والتغطية التأمينية. ومن شأن تعظيم استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة المناخية أن يساعد في تخفيف الضغوط على المالية العامة، وسيكون له أيضا آثار إيجابية أوسع نطاقا على الاقتصاد. ولتحقيق ذلك، سيتعين على المغرب تخفيف القيود الهيكلية التي حالت دون دخول الشركات الخاصة إلى أسواق جديدة وتحقيق النمو المنشود، وهو أمر بالغ الأهمية أيضا من أجل تسريع وتيرة نمو الإنتاجية وخلق فرص العمل في المستقبل.

ويمكن أن يساعد تخضير النظام المالي أيضا في توجيه الموارد نحو الأنشطة الصديقة للمناخ. وكخطوة أولى، ينبغي للمغرب أن ينظر في اعتماد تصنيف وطني أخضر (أي برنامج للتصنيف). وعلاوة على ذلك، يمكن إنشاء شركة/آلية ضمانات أو استثمارات عامة للحد من المخاطر واجتذاب الاستثمارات التجارية الخضراء، وهو دور يمكن أن يلعبه جزئيا صندوق محمد السادس للاستثمار الإستراتيجي الذي أنشئ حديثا. وينظر هذا التقرير أيضا في جوانب الاستقرار المالي في سياق تغير المناخ. ويستخدم منهجية لاختبار القدرة على تحمل الضغوط (اختبار الأوضاع الضاغطة) تم إعدادها بالاشتراك مع البنك المركزي، وتظهر هذه المنهجية أن الآثار يمكن أن تكون كبيرة؛ وهذا يتطلب تعزيز تغطية المخاطر المناخية في إطار أنشطة التنظيم والإشراف الخاصة بالشؤون المالية.

وسيكون جانب المالية العامة محوريا لتحول المغرب نحو مسار قادر على الصمود في وجه الصدمات ومنخفض الانبعاثات الكربونية، حيث يتعين حتما أن يقود القطاع العام جزءا كبيرا من الاستثمارات. وأدت صدمة جائحة كورونا إلى زيادة كبيرة في الدين العام، وقد تجبر السلطات في نهاية المطاف على الشروع في إجراءات لضبط أوضاع المالية العامة، هذه الإجراءات يمكن أن تزيد المنافسة على الموارد العامة الشحيحة. وفي هذا السياق، يستكشف هذا التقرير مختلف الخيارات التي يمكن أن تزيد إيرادات المالية العامة من خلال نظام الضرائب على الأنشطة البيئية وسياسات تقييم المياه، مع السعي لتحقيق الأهداف المناخية في إطار من التعاون وتضافر الجهود.

ويمكن أن يؤدي الإصلاح الضريبي للأنشطة البيئية وسياسات تقييم المياه إلى تدفق هام للإيرادات العامة، وقد يكون أقل ضررا للاقتصاد من الإصلاح الضريبي التقليدي. ويمكن النظر في عدد من الخيارات، منها إلغاء النفقات الضريبية غير المراعية للبيئة،، «البئية»؛ وإلغاء الدعم الصريح لغاز البوتان؛ وتطبيق ضريبة الكربون. وبشكل عام، يمكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تعبئة أكثر من 2% من إجمالي الناتج المحلي على المدى القصير. كما ستؤدي إلى تغييرات سلوكية وتعديلات اقتصادية من شأنها تحقيق منافع مناخية مشتركة؛ ونتيجة لذلك، فإن إيرادات هذه الضرائب البيئية ستخفف مع الوقت. وعلى المدى الأطول، يظهر تحليل النمذجة الوارد في تقرير المناخ والتنمية أن آثارها على الاقتصاد الكلي ستكون أكثر إيجابية من الإصلاحات الضريبية التقليدية المماثلة. وبالمثل، فإن زيادة تعريف المياه، التي ظلت عند مستويات منخفضة على الرغم من شحة الموارد المتزايدة، يمكن أن يكون لها أيضا آثار إيجابية على المالية العامة مع التشجيع في الوقت نفسه على زيادة ترشيد استخدام المياه.

وهذه الإصلاحات يمكن أن تكون لها آثار غير متناسبة على الفقراء والضعفاء والأكثر احتياجا؛ ولذلك، ينبغي صياغة تدابير تعويضية بعناية لكفالة تحقيق تحول منصف. ويمكن أن تؤدي إصلاحات الضرائب البيئية وتقييم المياه إلى خفض الاستهلاك الخاص، الذي يتم توجيهه من خلال زيادات الأسعار التي قد تسببها هذه السياسات. ويمكن أن يكون برنامج التحويلات النقدية جيد الاستهداف

³ مع معدل خصم قدره 6%، أي ما يمثل مبلغا إجماليا دون خصم قدره 219 مليار دولار لفترة السنوات 2022 -

⁴ على سبيل المثال، يعد مركز كفاءات التغير المناخي بالمغرب (4C Maroc) منبرا للحوار وبناء القدرات بشأن تغير المناخ، ويعمل على تجميع مسؤولي الإدارة العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

⁵ أطلقت جامعة يوروميد في فاس، في منطقة فاس مكناس، والاتحاد العام لمقاولات المغرب فاس-تازا، وشركة أتن المغرب، ووكالة التنمية الرقمية، ووزارة الصناعة والتجارة، مشروع مصنع فاس الذكي الذي يهدف إلى تطوير منظومة ابتكار للصناعة 4.0.

(أي يصل إلى المستحقين) أفضل خيار للتعويض عن الآثار السلبية على الأسر المعيشية الأكثر حرمانا. ولهذا الغرض، يمكن للحكومة الاستفادة من السجل الاجتماعي الموحد الذي يجري تعميمه حاليا. وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات الضريبية البيئية من المرجح أن تنجح عند تنفيذها في سياق استقرار الأسعار، وبالتالي، من الضروري مراعاة توقيت الإصلاح، إلى جانب تتابعه مع تطبيق التدابير التعويضية، بعناية تامة.

مبادئ التحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود

يعرض هذا التقرير سلسلة من المبادئ التي يمكن استخدامها لتوجيه هذه العملية في الوقت الذي يشترط فيه المغرب في تنفيذ مجموعة طموحة من الإصلاحات على مستوى السياسات لتحقيق أهدافه الإنمائية وطموحاته في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على نحو يتسم بالتعاون وتضافر الجهود.

المبدأ 1: اعتماد نهج „الحكومة بأكملها“. من غير الممكن التصدي لمستوى التعقيد الذي يمثله هذا التحدي من منظور القطاعات المعنية وفي ظل الحدود المؤسسية الحالية. لكن الأمر يتطلب نهجا „للحكومة بأكملها“ يضمن الاعتراف بتغير المناخ باعتباره مكونا جوهريا للنموذج التنموي، على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى القطاعي، مع تعزيز الصياغة على مستوى جهات الاختصاص المعنية. وفي هذا السياق، يتعين على المغرب تدعيم آليات التنسيق الخاصة به أفقيا ورأسيا، حيث يتوقع أن تلعب أجهزة الحكم المحلي دورا مهما في العمل المناخي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأدوات إدارة المالية العامة، مثل الموازنة المراعية للمناخ، والمشتريات الخضراء، وتدبير المالية العامة المراعية للبيئية أن تدمج بشكل منهجي الاعتبارات المناخية في جميع الإجراءات العامة، فضلا عن الاتساق التام مع المساهمة الوطنية لمكافحة تغير المناخ.

المبدأ 2: حماية الشرائح المعرضة للمعاناة والأكثر احتياجا. جرت العادة تكون الأسر المعيشية الفقيرة أكثر تأثرا لمخاطر الوقائع المناخية والسياسات المناخية أيضا، ويحدث ذلك بصورة منهجية. ومع شروع المغرب في إصلاح نظام الحماية الاجتماعية، ستتاح له الفرصة لتضمين سمات وخصائص مراعية للمناخ تسمح للنظام بالاستجابة السريعة لحماية المتضررين من الأحداث والوقائع المرتبطة بالمناخ، وتعويض خسائرهم في الدخل أو الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توسع المملكة آلياتها المتطورة بالفعل للحماية من الفيضانات في إطار تمويل التصدي لمخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق تغطية موجات الجفاف. ونظرا لأن السياسات المناخية يمكن أن تكون ضارة أيضا بالأسر المعيشية الأكثر احتياجا والشركات التي لا تملك القدرة على التكيف بسرعة، من الضروري صياغة التدابير التعويضية بعناية لتجنب تفاقم التفاوتات الاجتماعية، والإسهام في تحقيق تحول منصف وشامل للجميع. وعلى الرغم من أن التحول نحو مسار قادر على الصمود في وجه الصدمات ومنخفض الانبعاثات الكربونية يحمل آفاقا لخلق فرص عمل خضراء، من الضروري إعداد العمال لهذه الفرص من خلال وضع حوافز في أنظمة التعليم والتدريب (التكوين) المهني لإعادة توجيه البرامج نحو التحول في الاحتياجات من المهارات. وينبغي للسياسات العامة أيضا أن تتوقع تدفقات الهجرة التي يمكن أن يتسبب فيها تغير المناخ، لا سيما في المناطق ذات التخطيط الحضري والتنمية.

المبدأ 3: تعزيز نظام المعلومات والتحليلات المناخية. يمثل وجود نظام معلومات قوي الأساس للعمل المناخي الفعال، عندما يتعلق الأمر بالاستعداد والاستجابة للصدمات والضغط طويلة الأجل. ويعد توليد وتجميع وتبادل وتحليل معلومات موثوقة عن مؤشرات المناخ من سلع النفع العامة التي يمكن الاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرارات، العامة والخاصة على السواء، ويمكن أن تعزز العمل المناخي من خلال الحد من مستوى عدم اليقين.

المبدأ 4: إطلاق طاقات الابتكار. الابتكار والتكنولوجيات النظيفة عنصران أساسيان في التصدي لتحديات تغير المناخ ويمكنهما أيضا أن يحفزا المكاسب في الإنتاجية والقدرة على المنافسة. وأظهر المغرب قدرته على اعتماد حلول مبتكرة في مجال الطاقة المتجددة؛ غير أن الحواجز التنظيمية أعاقت تعميمها على نحو تام. وعلى جانب التكيف، تدعو التحديات المتكررة المتعلقة بالجفاف وشح المياه إلى إحداث تحول في القطاع الزراعي (القطاع الفلاحي) (للاسيما الزراعة البعلية)؛ ويمكن إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتشجيع البحوث والتطوير الخاصة بالزراعة والأنظمة المبتكرة لتشجيع تطوير التكنولوجيات والممارسات المراعية للمناخ. ويمكن للقطاعين العام والخاص أيضا أن يتعاونوا لتعميم هذه الابتكارات على المزارعين من خلال خدمات الإرشاد الزراعي من أجل تحقيق استدامة نمو الإنتاجية في مواجهة تغير المناخ.

المبدأ 5: مشاركة أصحاب المصلحة. سيتطلب العمل المناخي مساهمة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع (المؤسسات العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني). ويمكن أن يؤدي خلق مجال لتبادل المعارف والمعلومات والتنسيق إلى تعزيز الحوار بين الأطراف الفاعلة التي يمكن أن تساعد على تسريع وتيرة تعميم العمل المناخي على الصعيدين الوطني والمحلي. وقد أظهرت الشراكات بين القطاع العام وشركات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية بالفعل نتائج في مجال الابتكار في المغرب. ومن الضروري للغاية المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة وإتاحة المعلومات عن تغير المناخ من خلال حملة مستهدفة للاتصال والتواصل والتوعية لإحداث تغييرات سلوكية من شأنها دعم التحول المناخي إلى مسار قادر على الصمود ومنخفض الانبعاثات.

